رسميًا.. مصر تبدأ التشغيل التجريبى للربط الكهربائى مع السعودية لتبادل 1500 ميجاوات فى ديسمبر

مشروع الطاقة العربى العملاق يقترب من التشغيل الكامل.. الربط الكهربائى بين مصر والسعودية واقع قريب

بدأت مصر رسميا اختبارات المهمات الكهربائية لمشروع الربط مع السعودية، فى خطوة حاسمة لتشغيل المرحلة الأولى وتبادل 1500 ميجاوات ديسمبر المقبل.

دخل مشروع الربط الكهربائى بين مصر والمملكة العربية السعودية مرحلة التشغيل التجريبى بعد بدء اختبارات المهمات الكهربائية الخاصة بالأبراج وخطوط النقل، فى واحدة من أهم الخطوات التنفيذية للمشروع الذى يمثل حجر زاوية فى استراتيجية الربط الإقليمى للطاقة بين الدول العربية.

وكشف مصدر مسؤول بوزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، خلال حديثة لـ «اليوم»، أن الشركة المصرية لنقل الكهرباء بدأت رسميًا اختبارات التشغيل لكافة مكونات المشروع سواء الأبراج أو الخطوط الكهربائية، وذلك فى إطار الجدول الزمنى المحدد تمهيدًا لتشغيل المرحلة الأولى من المشروع خلال ديسمبر المقبل.

وأكد المصدر أن نسبة تنفيذ المرحلة الأولى تجاوزت ٩٨٪، مشيرًا إلى أن هذه المرحلة تستهدف تشغيل قدرة قدرها ١٥٠٠ ميجاوات، بينما يتم الانتهاء من أعمال المرحلة الثانية بقدرة مماثلة «١٥٠٠ ميجاوات»، تمهيدًا لتشغيلها خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦، بما يحقق القدرة الكاملة المستهدفة للمشروع بإجمالى تبادل يبلغ ٣ آلاف ميجاوات.

وأوضح المصدر أن المشروع كان مقررًا له أن يستغرق تنفيذ أعماله نحو سبع سنوات، إلا أن التوجيهات المباشرة من القيادة السياسية بتسريع وتيرة التنفيذ دفعت إلى اختصار مدة الإنجاز لتصبح ثلاث سنوات فقط، وهو ما يعكس، وفقًا للمصدر، مدى الجدية فى تنفيذ مشروعات البنية التحتية الاستراتيجية التى تمس الأمن القومى الطاقى للدولة.

وأشار إلى أن الدكتور محمود عصمت وزير الكهرباء والطاقة المتجددة يتابع المشروع بشكل مباشر، وكلف المهندسة صباح مشالى نائب الوزير بزيارات ميدانية دورية كل أسبوعين، لمتابعة سير العمل على أرض الواقع، والتأكد من جاهزية المهمات الفنية والإنشائية طبقًا لأعلى المواصفات العالمية، فضلًا عن إزالة أية معوقات قد تواجه التنفيذ فى مراحله النهائية.

وأضاف المصدر أن الشركة المصرية لنقل الكهرباء انتهت بالفعل من تصنيع جزء كبير من المهمات الكهربائية الخاصة بالمشروع، مع استكمال الاختبارات التشغيلية والفنية الدقيقة المتعلقة بمنظومات الحماية والتحكم وتوازن الأحمال، بما يضمن أعلى درجات الأمان والكفاءة فور دخول المشروع الخدمة.

مشروع إقليمى بمعايير عالمية

ويعد مشروع الربط الكهربائى بين مصر والسعودية من أكبر مشروعات الربط الثنائى فى منطقة الشرق الأوسط، حيث يعتمد على خطوط نقل بقدرات فائقة ومحطات تحويل متقدمة، فضلًا عن كابل بحرى يمر عبر خليج العقبة، بما يتيح تبادل الطاقة الكهربائية بين شبكتى البلدين باعتمادية عالية.

وأكد المصدر أن المشروع لا يمثل فقط وسيلة لتبادل الطاقة، بل يعد منصة استراتيجية لتكامل الشبكات الإقليمية مستقبلًا، تمهيدًا لإنشاء شبكة كهرباء عربية موحدة تعتمد على تبادل الفائض الكهربائى بين الدول وفق احتياجات كل دولة وأوقات الذروة المختلفة.

ميزة فارق التوقيت

وأوضح المصدر أن أحد أهم عناصر القوة فى المشروع هو اختلاف أوقات الذروة بين البلدين، حيث تبلغ ذروة الاستهلاك فى مصر خلال ساعات المساء، بينما تصل ذروة الاستهلاك فى السعودية خلال فترات الظهيرة، مع فارق زمنى يقترب من ست ساعات، وهو ما يسمح بتبادل الأحمال بكفاءة عالية، ويقلل الضغط على وحدات التوليد فى كلا البلدين.

خبراء طاقة: الربط يقلل تكلفة الإنتاج

من جانبه، قال المهندس أحمد الشناوي، خبير الكهرباء والطاقة المتجددة، إن مشروع الربط الكهربائى لا يحقق فقط تبادلًا كهربائيًا، بل يخفض كذلك تكلفة إنتاج الكهرباء، حيث يسمح لكل دولة بتقليل الاعتماد على وحدات إنتاج مرتفعة التكلفة خلال ساعات الذروة والاكتفاء باستيراد طاقة أقل تكلفة من الدولة الأخرى.

وأضاف الشناوى أن المشروع سيسهم فى إطالة العمر الافتراضى لمحطات التوليد نتيجة تخفيف الأحمال الزائدة، كما يزيد من كفاءة استخدام الوقود، ويحسن من معامل الحمل لشبكات الكهرباء، وهو ما ينعكس إيجابيًا على خفض تكلفة الكيلوات/ساعة على المدى الطويل.

الطاقة المتجددة فى قلب الربط

أما الدكتور حسين عبد الله، أستاذ هندسة الطاقة المتجددة، خلال حديثة لـ«اليوم»، فأكد أن الربط الكهربائى يمثل ركيزة أساسية لنجاح مشروعات الطاقة النظيفة، حيث يسمح بتبادل الطاقة المولدة من الشمس والرياح بين الدول، خاصة أن مصر تمتلك قدرات كبيرة فى مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وهو ما يوفر فرصة أكبر لتصدير الطاقة الخضراء مستقبلًا.

وأوضح أن مصر، عبر هذا المشروع، تقترب بشكل كبير من تحقيق هدفها بأن تكون مركزًا إقليميًا لتداول الطاقة، خصوصًا فى ظل تعدد مشروعات الربط مع دول أخرى مثل اليونان وقبرص وليبيا والسودان.

انعكاسات اقتصادية مباشرة

بدوره، قال الدكتور محمد فؤاد، الخبير الاقتصادي، إن مشروع الربط الكهربائى بين مصر والسعودية له انعكاسات اقتصادية مباشرة، حيث يحقق عائدًا استثماريًا على المدى المتوسط من خلال تصدير الطاقة فى أوقات الذروة، كما يقلل الإنفاق الحكومى على الوقود المستخدم فى محطات التوليد.

وأشار إلى أن المشروع يعزز من موثوقية قطاع الطاقة، وهو أحد أهم عناصر جذب الاستثمار الأجنبي، لأن وجود شبكة كهرباء مستقرة ومرنة يعد شرطًا أساسيًا لإقامة المشروعات الصناعية الكبرى.

خبراء لـ«اليوم»: الربط الكهربائى مع السعودية يخفض تكلفة الإنتاج ويعزز أمن الطاقة

كتبت - جهاد علي

طفولة مبتورة.. حسين يلهو وسط الأطفال لكنه لا يسمعهم

طفل يتحدى الزمن من أجل زراعة القوقعة.. والقرار باللجنة العليا فى الانتظار

داخل شوارع قرية الهيشة التابعة لمركز طما بمحافظة سوهاج، يلعب الأطفال وتركض الضحكات فى كل اتجاه، لكن وسط هذا المشهد المليء بالحياة، يقف طفل صغير بعينين تملؤهما الدهشة، يراقب كل شيء ولا يسمع شيئاً.

إنه حسين عاطف محمود، ابن الـ (٦) سنوات، الذى يلهو مع الأطفال دون أن يفهم حديثهم، ودون أن يدركون هم معاناته.

حسين لا يستمع إلى العالم الذى حوله، لكن قلبه مملوء رغبة فى أن يعيش مثل باقى الأطفال أن يسمع، وأن ينطق، وأن يتواصل.

قلب أم مكسور.. وطفل يحاول التواصل بلا صوت

تقول والدة حسين فى حديثها لـ«اليوم»: «حسين يبطلع يلعب مع الأطفال، يجرى وراهم ويضحك، لكن هو مش فاهم بيقولوا إيه... ومش قادر يرد عليهم.

تصف الأم لحظات مؤلمة حين ترى طفلها يحاول فهم كلمات أقرانه، يحرك شفتيه وكأنه يريد أن يشاركهم الحديث، لكن الصمت يبتلع محاولاته.

وتضيف الأم باختناق: «ابنى عصبى لأنه مش سامع، بيحاول يفهم بالدنيا حواليه بس مش قادر.. نفسى يشوف حياة تانية زى أخته فرحة بعد ما عملت زراعة القوقعة.»

رحلة البحث عن الأمل ثم الصدمة

كشفت الفحوصات الطبية أن حسين يحتاج إلى عملية زراعة قوقعة بشكل عاجل ليستعيد القدرة على السمع.

لكن صدمة الأسرة جاءت من اللجنة الصغرى لزراعة القوقعة بسوهاج التى رفضت الموافقة على إجراء العملية، لأن حسين تجاوز سن الخامسة، وهو الحد المعتمد طبياً لقبول الحالات.

لم تستسلم الأسرة؛ فتم إبلاغهم بضرورة التوجه إلى اللجنة العليا بمدينة نصر للحصول على استثناء للحالة، باعتبار أن أى تأخير إضافى قد يُغلق أمام الطفل باب السمع تماماً.

ماذا يقول الطب؟

جريدة « اليوم » تواصلت مع المعنيين بالبرنامج: الدكتورة مها، مديرة برنامج زراعة القوقعة بالتأمين الصحى بالقاهرة، أكدت أن السن معيار أساسى لا يمكن تجاوزه بسهولة، لأن قدرة المخ على استقبال الإشارات السمعية تتراجع بعد سن الخامسة، مضيفةً «بعد ٦ سنوات يصبح الأمر أكثر صعوبة من الناحية الطبية.»

بينما قالت الدكتورة سارة الجيلاني، أخصائى الصحة النفسية بالتأمين الصحي: «مركز السمع والكلام فى المخ يبدأ يقفل تدريجياً بعد الخمس سنين، وده سبب رفض اللجنة للحالة، لكن لو الطفل بيردد كلمات أو عنده استجابة بسيطة ممكن يتم استثناؤه»، فهذا الأمل الصغير هو كل ما تتشبث به الأسرة.

اللجنة العليا.. آخر باب للأمل

تسابق الأسرة الزمن قبل انعقاد اللجنة العليا لزراعة القوقعة التى تعقد فى بداية كل شهر، ومن ملفات، تقارير، استغاثات ترفعها الأسرة بأيدى مرتجفة آملة فى قرار يعيد لابنهم أبسط حقوقه: السمع.

وتقول الأم وهى تبكى :«نفسى ابنى يسمعنى وأنا بنادى عليه نفسى يقولى يا ماما.»

بين اللعب والصمت.. عالم حسين الحزين

فى شوارع القرية، يبدو حسين طفلاً طبيعياً لمن يراه من بعيد، ويتحرك بين الأطفال، يشير إليهم بيديه، يضحك حين يضحكون، لكن الحقيقة مختلفة جداً: يلهو معهم لكنه لا يسمعهم، ويبحث بعينيه عن تفسير لكلماتهم، ويحاول أن يقلدهم دون أن يدرك ما يقولون، فالأطفال يبتعدون أحياناً، يعتقدون أنه لا يستوعبهم..لكنهم لا يعرفون أن حسين يعيش داخل فقاعة صامتة لا يستطيع الخروج منها إلا بقرار طبي.

قصة حسين عاطف محمود ليست مجرد حالة طبية، بل قصة إنسانية مؤلمة لطفل يحاول أن يكون جزءا من العالم لكنه لا يملك الوسيلة لسماعه، ومستقبل حسين مرهون بقرار ينتظره أهله كل يوم بأعصاب مشدودة، وقلوب معلقة بأمل لا ينقطع.

الأسرة تناشد وزير الصحة والمسؤولين: «لا تحرموا حسين من فرصة السمع.. كل يوم يمر يضيع من عمره الكثير.»

تحقيق: محمود حسن محمود . أحمد أبو رحاب

حقوق وواجبات

قمة العبث ان نجعل مصير المتهم يتوقف على نتيجة التحريات

بقلم:

محمد سعد زايد

الجميع يبحث عن ثغرات القانون وكيف يستخدم القانون لصالحه ولا اخفى عليكم أن القانون به الكثير من الثغرات التى هى سلاح ذو حدين فإن أردت استخدامها لتقوية موقفك وتسخر القانون لصالحك كانت كذلك... وإن أردت أن تستخدم تلك الثغرات لتشدد بها عقوبة على متهم وبالتالى تكون قد استخدمتها فى مواضيعها الصحيحة ولذلك فهى سلاح ذو حدين... وهى هى نفسها تلك الثغرات يمكن أن تنقلب عليك كما ينقلب السحر على الساحر وتقلب موازين القضية راسا على عقب.. ومن ضمن هذه الثغرات و إخطارها هى ورقة التحريات التى تصدر عن المباحث... فقد جرى العرف ان رجال المباحث هم يقومون بجمع التحريات التى تطلبها النيابة العامة للوقوف على مدى صحة الواقعة من عدمه ، والداعى للسخرية هنا هو أن الشخص – ضابط المباحث – الذى يقوم بإجراء التحريات عن صحة الواقعة من عدمها هو ذاته الشخص – ضابط المباحث – الذى سبقه وقام بإلقاء القبض على المتهم من أين اتيتم بكل هذه الثقة فى رجال المباحث وهل من المفترض أن يكذب الشخص نفسه؟؟ سؤال يطرح على جميع المحامين من اهلية المتهمين وللأسف نقف كالأصنام بدون إجابة على هذا السؤال لانه ليس من المنطق أبدا أن يكون مجرى التحريات هو نفسه الشخص القائم بالقبض على المتهم فمن البديهى أنه سوف يؤكد ما ذكره فى محضره وللأسف فإن النيابة العامة لها دور كبير فى ذلك الأمر حيث انه ساد اتجاه فى جميع المحاكم ان خطاب التحرى الصادر من مباحث قسم الشرطة يكون له أهمية كبيرة جدا عند النيابة العامة وقد تؤسس وتكون عقيدتها بناءا على هذا الخطاب وحده دون النظر لأى معطيات أخرى موجودة بالأوراق ويعد هذا خطأ جسيم تقع فيه النيابة العامة وذلك لانه تلاحظ لنا ان النيابة العامة تعتمد اعتماد كلى فى إخلاء سبيل المتهم من عدمه على هذه التحريات فإن جاءت التحريات بصحة الواقعة –وهذا ما يحدث بنسبة كبيرة- يكون قرار النيابة العامة حبس المتهم احتياطى أما إذا جاءت التحريات بعدم صحة الواقعة – و هذا امر يحدث قليلاً – فيكون قرار النيابة العامة هو اخلاء السبيل.

وهذا ما يؤكد لنا أن النيابة العامة تعتمد فى قراراتها على هذه التحريات التى فى نظرنا ونظر أحكام محكمة النقض أنها مجرد ورقة لا قيمة لها ولا تعبر إلا عن رأى مجريها ولا ترتقى إلى أن تكون دليل الا إذا سندها دليل اخر وبالتالى لا تصلح أن تكون هى الدليل الوحيد بالأوراق ولذلك ينبغى على النيابة العامة تصحيح المسار بجعل هذه الورقة أكثر قوة وذلك عن طريق إلزام جهة أخرى بإجراء التحريات وتكون هذه الجهة محايدة والتأكد من أن مجرى التحريات لا تربطه علاقة مع محرر المحضر سواء كانت علاقة صداقه او قرابه حتى تضمن النيابة العامة نزاهة هذه الورقة و يطمئن المتهم وأهله ودفاعه بهذه الورقة فاطمئنان المتهم للنيابة العامة و نزاهتها يعتبر اطمئنان للعدالة بأكملها وهى الغاية التى أنشئت من أجلها النيابة العامة فيمكن النيابة العامة أن تطلب التحريات عن طريق مديريات الأمن فى حالة أن كان القبض عن طريق قسم الشرطة والعكس فى حالة أن كان القبض تم عن طريق البريد او أن يصدر النائب العام قرار بإنشاء إدارة تابعة للنيابة العامة تشبه فى تكوينها (الإستيفاء) يكون دورها هو اجراء التحرى عن صحة الواقعة من عدمه و بذلك يكون قد تم تضييق الخناق على بعض الضباط ضعاف الانفس و تصبح التحريات حينها ذات قيمة و ليست اونطه.

الاكتفاء الذاتى من القمح.. حلم يقترب بخطوات علمية ثابتة

رئيس قسم بحوث القمح: تم استنباط سلالات متطورة تحقق إنتاجية عالية وتتحمل الظروف المناخية

تسير أجهزة الدولة بخطى ثابتة منذ سنوات لتحقيق حلم الاكتفاء الذاتى من المحصول الرئيسى والغذاء الأساسى «القمح»، الذى يعتمد عليه الشعب المصرى والذى بلغ نحو 108 مليون مصرى و 10 ملايين من الوافدين فهو قضية أمن قومي، حيث نستهلك أكثر من 20 مليون طن قمح سنوياً، نستورد منها حوالى 45% تكبد خزينة الدولة حوالى 3 مليار دولار سنوياً؛ لتغطية احتياجاتنا من «القمح» لتوفير رغيف الخبز.

سليمان: علماء مصر ومراكزها البحثية قادرون على إعادة الزراعة لمجدها

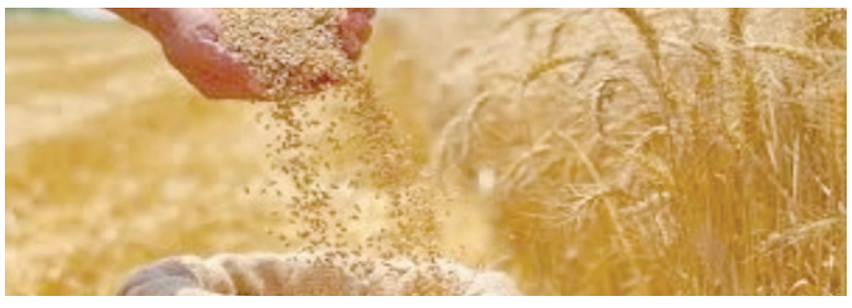

وخلال هذا العام ٢٠٢٥ انخفضت واردات مصر من القمح بنسبة ٣١٪، بحسب تقرير صادر عن وزارة التموين، حيث تم استيراد ٤,٩ مليون طن من القمح، مقابل ٧,١ مليون طن العام الماضى ٢٠٢٤.

وأكد ذلك على نجاح الاستراتيجية التى وضعتها الدولة، وفى مقدمتها وزارة الزراعة لتحقيق الاكتفاء الذاتى من محصول القمح.

وفى هذا التقرير، يكشف موقع وجريدة «اليوم» الاستراتيجية التى وضعتها الدولة للنهوض بالمحصول الرئيسى ورؤية الولة للوصول لتحقيق الإكتفاء الذاتى منه.

استراتيجية للنهوض بمحصول القمح

وفى هذا السياق قال الدكتور صبحى محمد عبد الدايم رئيس قسم بحوث القمح بمركز البحوث الزراعية، رئيس قسم بحوث القمح بمركز البحوث الزراعية، إن الدولة تعمل على النهوض بذلك المحصول من خلال وضع استراتيجية تسير عليها وفى مقدمتها الحملة القومية للنهوض بمحصول القمح، للوصول الى تحقيق الاكتفاء الذاتي.

استنباط أصناف جديدة عالية الإنتاج

وأضاف عبدالدايم، فى تصريحات خاصة لـ «اليوم»، أن قسم بحوث القمح يعمل على استنباط أصناف جديدة للتوسع الرأسى فى زراعة القمح للوصول إلى انتاجية عالية ووصلنا الى أصناف تحقق معدل من ٢٠ لـ ٢٥ ومع الخدمة العالية تصل لـ ٣٠ أردب للفدان بعد أن كان إنتاج الفدان حوالى ١٠ أردب، وأيضاً الأصناف الجديدة مقاومة للأمراض وخاصة مرض الصدأ الذى يصيب القمح.

استنباط أصناف جديدة من القمح

وتابع رئيس قسم بحوث القمح، أن من مميزات الأصناف الجديدة التى يتم استنباطها قادرة على مقاومة التغيرات المناخية، وأيضاً مقاومة للجفاف وتعمل على استهلاك مياه أقل مقارنة بالأصناف القديمة، وتم استنباط ٥ أصناف جديدة، وبهذا وصلت الأصناف الجدية التى تم استباطها حوالى ٢٣ صنف جديد من القمح وتم تغطية احتياجاتنا من تقاوى القمح.

وأوضح أن الدولة تتوسع فى زيادة الرقعة الزراعية واستصلاح الأراضى الصحراوية من خلال المشاريع القومية الجديدة التى يتم تنفيذها، مشيراً إلى أن القمح المصرى يعد من أفضل الأصناف على مستوى العالم حيث يتميز بجودته وانتاجيته العاليه وتحملة للتغيرات المناخية.

تحقيق الاكتفاء الذاتى من القمح

من جانبه قال الدكتور سعيد سليمان، أستاذ الوراثة بكلية الزراعة جامعة الزقازيق، وخبير القمح الدولي، إن الدولة تستطيع أن تحقق الاكتفاء الذاتى من القمح خلال الفترة المقبلة، ولكننا بحاجة لإرادة وتتضافر كافة الجهود ورؤية للتنفيذ، ويجب استغلال العلماء والباحثين، فنستطيع أن نزرع أصناف من القمح مقاومة للجفاف والملوحة ومبكرة النضج على المطر فقط، ومصر بها مساحات شاسعة فى الساحل الشمالى والساحل الشمالى الشرقى نستطيع أن نزرعها قمح على المطر فيوجد ما يقرب من ٢ مليون فدان.

دول تحولت من الاستيراد لتحقيق الاكتفاء الذاتي

وأضاف سليمان، أن هناك دول كثيرة والعالم المتقدم يعمل على توفير الأقماح لشعوبها ، مثل الهند وفرنسا وبريطانيا وألمانيا، كانت فى الستينات من القرن الماضى تستورد القمح من كندا وأمريكا، وفى السبعينات اكتفوا ذاتياً من القمح، رغم أن البيئة الخاصة بهم قاسية جداً على محصول القمح، لكنهم استخدموا «البای تكنولوجي» فى إنتاج أصناف مقاومة للجفاف وزرعت مساحات ضخمة جداً وحققوا الاكتفاء الذاتى من القمح وأصبحت دول مثل فرنسا من كبار الدول المصدرة للقمح.

دور العلماء والمراكز البحثية فى استنباط أصناف جديدة

وأكد خبير القمح الدولي، أن علماء مصر ومراكزها البحثية قادرين على إعادة الزراعة لمجدها ويتوقف حل أزمة القمح على البحث العلمى والعلماء فى استنباط أصناف جديدة مقاومة للجفاف، مقاومة للملوحة، مقاومة للأصداء، وهذا ما يتم العمل عليه وبدأت فيه منذ عام ٢٠١١ ووضعت تصور للنهوض بزراعة المحاصيل الاستراتيجية فى سبع نقاط أهمها استنباط أصناف مقاومة للجفاف والملوحة فى محاصيل القمح والأرز وتحقق ذلك فى القمح وقصب السكر والأرز مع أنه شره فى استهلاك المياه والعالم كله يسير فى هذا الاتجاه.

تقرير- مصطفى كمال

«ذهب بلا فصوص» شعار بعض المستهلكين بسبب مخاوف إعادة البيع

على الرغم من القيمة الجمالية للمشغولات الذهبية إلا أن بعض المستهلكين اتجهوا فى الفترة الأخيرة إلى شراء السبائك بأوزنها المختلفة والتى تبدأ من الربع جرام أو النصف جرام وكذلك المشغولات « السادة » أو « المسح » خوفاً من الصنعية إو عدم استرجاع ثمن « الفصوص » عند البيع .

ويرى أحد أصحاب محال الصاغة بالقاهرة أن هناك بالفعل اقبال معروف لدى المستهلك المصرى لإختيار الذهب دون " الفصوص " أو اختيار المشغولات "المسح " لأنها معروفة بالمصنعية الأقل مما يحقق أقل خسارة عند الشراء .

وأضاف أنه فى حال شراء الذهب بـ"الفصوص " يتم التأكيد على استرداد قيمتها عند حاجة الزبائن للبيع لأن المحال تحرص على سمعتها بين المستهكين إلا أن هذه المخاوف ازدادت مع إغلاق إحدى شركات التصنيع فى الفترة الأخيرة بسبب سياسات مالية خاطئة لديها دون تعميم الأزمة على باقى الشركات . .

وقال هانى ميلاد رئيس شعبة الذهب والمجوهرات بالإتحاد العام للغرف التجارية أن الأصل فى المشغولات الذهبية وخصوصاً الحلى هو إضافة اللمسة الجمالية للمشغول ببعض التصميمات سواء بالتطعيم بالأحجار الطبيعية أو الصناعية مع إختلاف الأشكال والأنواع .

وأضاف « ميلاد « أن بعض الشركات فى فترة ما قامت بالفعل بعمل عروض تسويقية للمنتج من خلال شراء الفصوص أو الأحجار وبيعها بنفس سعر جرام الذهب وهذا أمر معمول به فى السوق المصرى فقط ، وذلك نتيجة للتنافس ويعتبر مقدم العرض هو المصانع أما التاجر فهو مجرد موزع والمصانع هى التى تملك تقديم العرض أو وقفه والتعهد بذلك .

وقال « ميلاد « هناك سياسات واضحة لدى محال الصاغة عند بيع الذهب بـ"الفصوص" ومعروفة منذ سنوات طويلة حيث تتعهد الشركات بشرائها ضمن وزن القطعة كلها ويكون ذلك محدد بالفاتورة ، كما أن الأمر يتوقف على حسب "الماركة " أو الشركة المنتجة وفقاً لسياستها ويجب التأكد من "اللوجو " عند الشراء . .

وأضاف أن الإرتفاع الجنونى فى شراء الذهب تسبب فى مخاوف المواطنين بشكل أكبر عند شراء الذهب مما جعل المستهلك يتحرى الأمر جيداً قبل الشراء ، بجانب انتشار "جروبات " الذهب على مواقع التواصل الإجتماعى التى ساهمت فى رفع الوعى من جهة وزيادة المخاوف دون داعى من جهة أخرى . .

وقال " ميلاد " أنه من الصعب التخلى عن "الفصوص " أو الأحجار مع التنافس الشديد بين الشركات والورش لتصنيع قيمة جمالية للقطعة المباعة والتى تجذب المستهلك بشكل كبير بغض النظر أحياناً عن فرق المصنعية ، إلا أن هناك ضمانات ينبغى التأكيد عليها كالشراء من شركات موثوقة ولها ثقل فى السوق المصرى وكتابة جميع التفاصيل على الفاتورة . من ناحية أخرى ، أشار إيهاب واصف رئيس شعبة الذهب والمعادن النفيسة بإتحاد الصناعات أن الفترة الأخيرة شهدت اقبال على شراء السبائك مقارنة بالمشغولات الذهبية ، وذلك بعد إتاحة سبائك بأوزان بسيطة كالجرام والنصف جرام عيار ٢٤ وكذلك إنتاج ربع جنيه ذهب وزن ٢ جرام عيار ٢١ وثمن جنيه ذهب وزن جرام عيار ٢١ وذلك لتسهيل عملية البيع والشراء مع الإرتفاع الكبير فى الأسعار خاصةً وأن السبائك تكون بدون مصنعية وتوفر ميزة " الكاش باك " كما أن عملية إعادة البيع سهلة مما يشجع المستهلكين على الشراء لإتاحة فرصة جيدة للإدخار .

ونصح "واصف" المستهلكين بالإستفادة من المشغولات الذهبية بالمقارنة بالسبائك حيث يعد المشغول « زينة وخزينة « كما يقال لأنه ذهب محتفظ بقيمته وفى نفس الوقت يستخدم كزينة.

وأضاف أنه يمكن معرفة وزن " الفصوص " أو الأحجار قبل شراء القطعة كلها ونوعها والتأكد من ماركة الشركة والإستعلام منها على سياسة البيع وإمكانية استرداد ثمن الفصوص بالإضافة إلى تعهد البائع على الفاتورة بعدم خصم وزنها عند الشراء خاصة عيار ١٨ الذى يتميز بزيادة الفصوص والإعتماد على القيمة الجمالية .

وقال أن هناك ثقة فى سوق الصاغة فى مصر لأن كل شركة تحرص على سمعتها من جهة مع وجود ضمانات قانونية كافية من جهة أخرى .

الجدير بالذكر أن أسعار الذهب شهدت ارتفاع ملحوظ مع تعافى الدولار الأمريكى ، وحتى مثول الجريدة للطبع ، سجل عيار "٢٤" ٦٤٢٩ جنيه ، وعيار ٢١ سعر ٥٦٢٥ جنيه وعيار ١٨ سعر ٤٨٢٦ جنيه ، بينما سجل سعر الجنيه الذهب ٤٥٠٠٠ جنيه مع توقعات بإستمرار الصعود فى العام الجديد ٢٠٢٦ ليصل سعر الأونصة إلى أكثر من ٤٣٠٠ دولار خال الشهور الأولى وفقاً لبعض التوقعات ، بالتزامن مع التقلبات الجيوسياسية والإقتصادية على مستوى العالم والإعتماد على الذهب كملاذ آمن للإستثمار من قبل الشركات والأفراد .

تقرير- مروة عبد المنعم